



# الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٥ رمضان سنة ١٣٨١ هـ - الموافق ١ آذار سنة ١٩٦٢ م العدد ٦٠٣

## الفرس

صفحة	قانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٢ « قانون معدل لقانون البلديات »
٢٦٠	قانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٢ « قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة »
٢٦١	قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٢ « قانون ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ »
٢٦٢	قانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٢ « قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني »
٢٦٣	قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٢ « قانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الديانة الاردنية المساهمة المحدودة »
٢٦٤	اتفاقية امتياز معقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الديانة الاردنية المساهمة المحدودة في عمان
٢٦٥	قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٢ « قانون معدل لقانون حاكم الصلح »
٢٦٦	قانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٢ « قانون معدل لقانون مجلس الاعمار »
٢٦٧	قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٢ « قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة »
٢٦٨	قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٢ « قانون معدل لقانون التحكيم »
٢٦٩	نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٦٢ « نظام بلدية جرش المعدل »
٢٧٠	نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٢ « نظام رسوم مسلخ بلدية دير ابي سعيد »
٢٧١	أمر دفاع صادر عن رئيس الوزراء

رقم التقنية	الاسم	نوع المخالفة	نفس	دينار	الحكوم به	ملحوظات
١٨٧٥١	صالح شموط	سيد	١٠٠		اسيح جيس	عمان
١٨٧٥٣	وديع سلاية جودة	»	١٠٠		»	»
١٩٠١٠	يوسف سليم غطاس	»	١٠٠		»	»
٢٢١١٩	ابراهيم شحاده مباركة	»	١٠٠		»	»
٢٢٩١٢	سحياط دوناديتيان	»	١٠٠		»	»
٢٢٤٢٠	صالح عبد الرحمن حسن	»	١٠٠		»	»
٢٣٥٦٣	جميل محمد	شوارع	٢٥٠	٥	»	»
٢٥٦٥٥	عبد السمك	»	٢٥٠	٥	»	»
٢٥٦١٠	احمد يركات	»	٢٥٠	٥	»	»
١٩١٦٤	جميل السقاء	عرائق	٢٥٠	٥	»	»
٢٥٦١١	محمود جمعه	شوارع	٢٥٠	٥	»	»
٢٦٧٨٤	محمد جبر الزعبي	صحبة	٢٥٠	٥	»	»
٢٦٨٨٩	توفيق الشواه	»	٢٥٠	٥	»	»
٢٦٧٨٣	شريف ابو شمس	»	٢٥٠	٥	»	»
٢٥٧٨٣	يوسف حمد الله	شوارع	٢٥٠	٥	»	»
٢٥٧٥٢	حسين الاصقر	»	٢٥٠	٥	»	»
٢٥٧٩٢	خليل الشواه	»	٢٥٠	٥	»	»
٢٩١٥٣	حسين عطية عبد ربه	»	٢٥٠	٥	»	»
٢٩١٦٠	حسن الزبد	حرف	١٠٠	٢	شارع سينما الاردن	»
٢٨٩٨٠	احمد محمد يوسف	»	١٥٠	٣	»	»
٣١٤٢٠	كامل يوسف البغدادي	صحبة	١٠٠	١	عمان مقابل طباعة الامانة	»
٢٩١٨٦	خيمس ابراهيم العبادي	شوارع	٢٥٠	٥	عمان	»
٢٩٢٧٤	عبد القادر حسني	»	٢٥٠	٥	»	»
٢٩٢٧٢	بدر الحاج عبد	»	٢٥٠	٥	»	»
٢٩٢٣٣	بدر الحاج عبد	»	٢٥٠	٥	»	»
٢٩٢٧١	محمد اسماعيل	»	٢٥٠	٥	»	»
٢٩٢٩٨	حسن الصافا	»	٢٥٠	٥	»	»
٣١٣٩٣	محمود ابو سعد	»	٢٥٠	٥	»	»
٣٨٣٧٧	حسين صوفان	»	٢٥٠	٥	»	»

هكذا من الاموال

## اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن بأنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٥١ المعدل لقانون البلديات المنشور في عدد الجريدة الرسمية ( ١٥٧٦ ) الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .  
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليجل عل القانون المؤقت رقم ٣٦ المشار اليه .

رئيس الوزراء  
وصفي التل

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٦٢

## قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٢ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تدل الفقرة ( ب ) من المادة ( ٤١ ) من القانون الاصلي بـ " يطب ما ورد فيها بعد عبارة ( تجيز للمجلس ) والاستعانة به بما يلي :  
( ان يعين الاشغال التي يجب على المكلف القيام بها وان يقوم بهذه الاشغال على نفقة ذلك المكلف بعد اذاره  
بوجوب اجازتها خلال مدة معينة ) .

المادة ٣ - النفقات التي تحققت قبل العمل بهذا القانون منذ خمس سنوات من اجل انشاء اوصفة الشوارع تعتبر انما تحققت بمقتضاء .  
١٩٦٢/٢/٢٠

أحمد بن طلال

وزير الداخلية  
كامل المجاني  
وزير المالية  
عز الدين المفتي  
رئيس الوزراء  
وصفي التل

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٦٢

## قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة ١٩٦٢ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ( ١٦ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١٦ - على جميع المسؤولين الذين يوجه اليهم الديوان استيضاحاً أو ملاحظة أن يجيبوا عليه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ وصوله إذا كان مركز عملهم في المملكة الأردنية الهاشمية ولا تتجاوز الشهرين إذا كان مركز عملهم خارج المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٢١ ) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها : -

٣ - على وزارة المالية ان تقدم لديوان المحاسبة حساباً ختامياً عن حسابات كل سنة مالية احباراً من السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ خلال مدة لا تزيد عن اثني عشر شهراً من تاريخ انتهاء السنة المالية .

١٩٦٢/٢/١٠

أحمد بن طلال

وزير الخارجية حازم نسجية	وزير الزراعة والاشغال العامة محمد اسماعيل	وزير التعليم والتربية وقاضي القضاة ابراهيم الطعان	رئيس الوزراء وصفي التل
وزير المالية عز الدين المفتي	وزير الشؤون الاجتماعية خليل السالم	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل	وزير الداخلية كامل المجاني
وزير العدل حنان خلف	وزير الزراعة والاشغال العامة قاسم الريماوي	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل	وزير الداخلية كامل المجاني

## قانون ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢-١٩٦١

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور،  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٢

## قانون ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢-١٩٦١

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢/٦١ ) المعروف فيما يلي بالقانون الأصلي ويقرأ مع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ رقم ١٥ لسنة ١٩٦١ والقانونين المؤقتين رقم ٢٨ و ٣٧ لسنة ١٩٦١ كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف النفقات التالية إلى الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالقانون الأصلي :

أ - النفقات العادية

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ بالدينار
١/١١	وزارة الاشغال العامة - المتكررة	١٠٠٠٠
١/١٤	النفقات العامة	٦٠٠٠٠
٣٥	الجيش العربي الاردني	٢٩٠٠٠٠
	المجموع	٣٦٠٠٠٠

ب - النفقات فوق العادة

٤٣	الاحصاءات العامة	١٥٠٠٠
	المجموع الكلي	٣٧٥٠٠٠

المادة ٣ - يؤمن النفقات المضافة بموجب المادة ٢ من هذا القانون من الريادة المنتظرة في الواردات ومن الوفر العام .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٦٢/٢/١٠

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
وزير المالية  
وزير العدل  
وزير الداخلية  
وزير الصحة  
وزير التعليم العالي  
وزير الثقافة  
وزير الشباب  
وزير العمل  
وزير الإسكان  
وزير الزراعة  
وزير السياحة  
وزير النقل  
وزير الاتصالات  
وزير البيئة  
وزير التخطيط  
وزير الاقتصاد  
وزير التجارة  
وزير الصناعة  
وزير المعادن  
وزير الطاقة  
وزير المياه  
وزير الكهرباء  
وزير الغاز  
وزير النفط  
وزير البترول  
وزير الفحم  
وزير الخشب  
وزير الصناعات  
وزير الزراعة  
وزير الثروة السمكية  
وزير الغابات  
وزير التربة  
وزير المياه  
وزير الري  
وزير الزراعة  
وزير الثروة السمكية  
وزير الغابات  
وزير التربة  
وزير المياه  
وزير الري

## قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور،  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٢

## قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٦٢ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها .  
( وتعفى جميع معاملاته من كافة الرسوم والطوابع )

١٩٦٢/٢/١٠

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
وصفي التل

وزير المواصلات  
داود ابو غزالة

## قانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور،  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٢

## قانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



المادة ٢ - تعتبر اتفاقية الامتياز المقودة بين الحكومة وشركة الدباغة الأردنية المساهمة المحدودة الملحقة بهذا القانون صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع النفايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٦٢/٢/١٠

### مجلس

وزير للمواصلات داود أبو غزالة	وزير الخارجية حازم نسيب	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
وزير المدنية حنّا خلف	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب المجالي	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل	وزير المالية عز الدين المقتي
وزير الزراعة والانشاء والتعمير قاسم الريماوي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السام	وزير الصحة صبحي امين عمرو	وزير الداخلية كمال الدجاني

### اتفاقية امتياز

معقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وشركة الدباغة الأردنية المساهمة المحدودة في عمان

ما بين معالي وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة عن حكومة المملكة الأردنية المعروفة فيما يلي ( بالحكومة ) بموجب تفويض مجلس الوزراء المالي بقراره رقم ( ٩٤٣ ) تاريخ ١٩٦١/١٢/٢٠ ( فريقاً أولاً ) .

ورئيس مجلس الادارة السيد جمال صفور بالنيابة عن مجلس إدارة شركة الدباغة الأردنية المساهمة المحدودة المعروفة فيما يلي ( بالفرقة ) بموجب تفويض مجلس الادارة بقراره رقم ( ١٦٣ ) تاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٢ ( فريقاً ثانياً ) . وقد تم الاتفاق على ما يلي :

بالنظر إلى مقتضى مصلحة البلاد من إيجاد وإدارة مصانع لدباغة الجلود وتجهيزها وتسويقها وإنشاء الصناعات والمخازن التي لها علاقة بصناعة دباغة الجلود والصناعات الجلدية الأخرى ومعتقداً على أسس فنية علمية وصحية وبصورة تلائم الأحوال الاقتصادية الحديثة وتساير النمو المستمر ، وبالنظر إلى أن شركة الدباغة الأردنية المساهمة المحدودة المشار إليها أعلاه ( بالفرقة الثانية ) غايتهما القيام بأحداث وإنشاء معامل لدبغ الجلود وتجهيزها وإنتاجها من كباتها وتجهيز المواد الثانوية الناتجة من ذلك ، وبالنظر لما مستجني البلاد من فوائد بإنشاء هذا المشروع فقد اتفق على ما يلي :

### المادة الأولى

#### تعريف

تتضمن الكلمات والمبارات المدرجة أدناه كلما جرى استعمالها في هذه الاتفاقية ما يلي :

#### أ - المشروع :

القيام بأحداث وإنشاء معامل لدباغة الجلود وتجهيزها وتسويقها ولصنع المواد الثانوية المشتقة من عمليات دبغ الجلود وجعلها صالحة للعرض في الأسواق المحلية والخارجية وبيعها وتوزيعها وتخزينها فيها بموجب هذا الامتياز .

#### ب - الشركة :

شركة الدباغة الأردنية المساهمة المحدودة في عمان والمسجلة بوزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٩ تحت رقم ( ١٦٦١ ) والنشور اعلان تسجيلها في الملحق رقم ( ١ ) بالعدد ( ١٣١٧ ) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢ أو أي شركة تتحول لها حقوقها بمقتضى هذا الامتياز .

#### ج - الانشاءات :

جميع المباني والانشاءات والادوات وسائط النقل بما في ذلك العبارات والأنايب وتوايجها اللازمة لدباغة الجلود وتوايجها .

#### د - المعدات :

جميع الآلات الميكانيكية والكهربائية والاجهزة والادوات والمحركات والمولدات والرافعات وغير ذلك من المعدات والادوات الضرورية لعمليات دباغة الجلود وتصنيع توايجها .

#### هـ - الشهر والسنة :

الشهر والسنة حسب التقويم الشمسي الغريغوري .

#### و - مجلس الادارة :

مجموع الاعضاء المنتخبين من قبل الجمعية العمومية والاعضاء الذين تعينهم الحكومة لتشكيلها في هذا المجلس .

#### ز - منطقة الامتياز :

أراضي المملكة الأردنية الهاشمية .

#### ح - المواد :

مواد البناء وتجهيزات المكاتب الضرورية التي لا تصنع محلياً والمواد والأشياء الأخرى مهما كانت التي تلزم لتأسيس وانعاش أعمال الشركة وإدارتها .

#### ط - القوة القاهرة :

القضاء والقدر والحرب والمضيان والحريق والاضطرابات والثورات والمواصف والفيضانات والصواعق والانفجار والزلازل وأي حادث لا يمكن بصورة معقولة منعه أو السيطرة عليه .

هذه من الأهل

## المادة الثانية

## منح الامتياز ومدته

تمنح الحكومة الشركة امتيازاً لمدة اربعين عاماً يتناول الحقوق التالية :

أ - حق انشاء واستثمار وإدارة مشروع دباغة الجلود وتصنيع المواد الثانوية المشتقة من ذلك وفق الشروط المبينة في هذه الاتفاقية وتقدم الحكومة ضمن إمكانياتها التسهيلات اللازمة الى الشركة لاستغلال المواد البتائية وغيرها من المسود التي تستعمل في عملية دباغ وتبنة الجلود .

ب - حق خزن وتوزيع وبيع جميع هذه المواد وفق الشروط التي تؤمن عرضها وبيعها وتوزيعها في الاسواق المحلية والخارجية والتي تضمنها السلطات المختصة بالاتفاق مع الشركة وفق الشروط المبينة في هذه الاتفاقية .

ج - حق الحصول على جميع ما يلزم الشركة من الماء النقي لاستعماله في عمليات صناعات الجلود وتصنيع المواد الرئيسية والثانوية المشتقة عنها وللشرب وللغسيل وللشؤون الصحية والاحتياجات العامة للمشروع مهما كان نوعها من الانهر والعيون والينابيع والابار المجاورة أو القرية لموقع انشاءات الشركة اذا تعذر على الشركة الحصول على ما يلزمها من المياه الجوفية . أما اذا كانت مصادر المياه خاصة وتعذر شراؤها من مالكا بالاتفاق المتبادل فتقدم الشركة بطلب الى الحكومة لاستملاكها بموجب احكام القوانين والانظمة النافذة .

د - حق حفر الابار في المناطق المجاورة أو القرية لموقع انشاءات الشركة وفي الاراضي الاميرية المجاورة لها للحصول على ما قد يلزم للشركة من الماء النقي مع مراعاة عدم الاضرار بحقوق الاهلين المجاورين طبقاً لاحكام القوانين والانظمة النافذة

هـ - حق قلع المجارة اللازمة للمشروع من الاملاك الاميرية وذلك بعد اخذ موافقة السلطات المختصة على ذلك .

و - حق استملاك واستئجار الأراضي الاميرية والخاصة التي تلزم لاجراض الشركة وذلك حسب الشروط التي يثفق عليها بين الحكومة والشركة وتشمل هذه الشروط دفع تعويض من قبل الشركة للذين يفتلون هذه الأراضي - ان وجدوا - مقابل تخليهم عن كل الحقوق في الأراضي المذكورة ، كما تشمل دفع القيمة المعقولة للاراضي المستملكة أو المستأجرة ان كانت اميرية .

ز - حق استملاك واستئجار اراضي اضافية من الأراضي الاميرية المجاورة أو القرية لموقع منشآت الشركة أو أية اراضي قد تحتاجها الشركة لأعمالها ، وذلك حسب الشروط التي يثفق عليها بين الحكومة وبين الشركة وتشمل هذه الشروط دفع ثمن أو اجار معقول من قبل الشركة للحكومة . وتراعى عند تقدير التعويض قيمة هذه الأراضي الاضافية بنظر من أبة زيادة في قيمتها نتج عن اشغال واحتياجات الشركة وتشمل هذه الشروط أيضاً دفع تعويض من قبل الشركة للذين يفتلون هذه الأراضي الاضافية مقابل تخليهم عن كل الحقوق في الأراضي المذكورة .

ح - حق استملاك واستئجار الأراضي الاضافية إذا كانت ملكاً خاصاً أو يفتلها أحد الناس ولم يكن في الامكان استملاكها أو استئجارها بالاتفاق مع ذوي العلاقة ويتم ذلك بواسطة الحكومة وفقاً لاجكام القوانين المرعية المتعلقة بالاستملاك .

## المادة الثالثة

## الشروط المستعملة

على الشركة تأمين نفقات الملكية من متوجاتها الجلود وتصريف الفائض منها خارج الارضين - ان تؤمن برأس المال الكافي للقيام بها .

أ - انتاج ما يكفي حاجة السوق المحلية من المواد التالية شريطة ان يكون استهلاكها بكميات تجارية معقولة :

١ - جميع أصناف النمل والباكية .

٢ - جميع أصناف جلد الوجه والبطائن الجلدية المختلفة .

٣ - غسيل وتنظيف وكبس وتصدير الصوف والشعر والوبر .

٤ - الفراء .

ب - انشاء مصانع مختلفة لتصنيع المواد الثانوية المشتقة من عمليات الدباغة والتي تحتاج اليها السوق المحلية أو يمكن تصديرها الى الاسواق الخارجية بكميات تجارية معقولة تبرر هذا التوسع وذلك حسب دراسات وتقديرات تجريها الشركة مع الحكومة

## المادة الرابعة

## الاضافات ومنح رخص الاستيراد

أ - تمنح الحكومة الشركة رخص الاستيراد واذون العملة ضمن القوانين والانظمة المرعية لاجل استيراد جميع الآلات والمعدات والادوات ومواد البناء وجميع ما تحتاج لاستيراده لاتمام كامل مشروعه أو توسيعه أو لاستمرار عمله أو لاجراض نقله بما في التجهيزات اللازمة لتحقيق غاياتها باستثناء ما يصنع محلياً من هذه المواد وكان صالحاً لمقاصد الشركة .

ب - تعفى من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية ورسوم البيطرة ومن جميع الرسوم الاضافية الاخرى البضائع والمعدات والمواد الأولية التي تستوردها الشركة اما رأساً لحسابها أو التي تحول للشركة من مستودعات عامة أو خاصة ( بوند ) شريطة أن تستعمل المواد المذكورة لاجراض الشركة المشار إليها أعلاه وأن يجري استيراد حسب الترتيبات التي تحددها السلطات المختصة ويستثنى من هذا الاعفاء جميع الاشياء والمواد المستوردة من قبل مستخدمي الشركة لاجل استعمالهم الشخصي أو المستوردة من قبل الشركة لبيعها لمستخدميها .

واذا باعت الشركة لاجل الاستعمال في المملكة الأردنية الهاشمية المواد المستوردة معفاة من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المذكورة أعلاه الى شركة أو مؤسسة أخرى أو شخص من لا يحق له استيراد هذه المواد معفاة من الرسوم المذكورة فتكون هذه المواد خاضعة لتلك الرسوم حسب الفئات التي تجب بتاريخ البيع عن مواد مماثلة وتدفع الشركة هذه الرسوم .

ج - تعفى الشركة من جميع رسوم التصدير والبيطرة وأية رسوم أخرى عن البضائع والمواد التي تقوم بتصديرها .

د - تتمتع الشركة بكافة التسهيلات والمساعدات الواردة في قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٥٥ وقانون تشجيع توظيف رؤس الأموال الأجنبية رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ أو أي تشريع يحل عليها وذلك وفقاً لاحكامها .

## المادة الخامسة

## نفقات الانتاج وأسعار البيع

للحكومة حق تحديد ومراقبة أسعار المواد المنتجة المدة للاستهلاك المحلي وعلى الشركة بعد مباشرتها بالانتاج حالاً ان تقدم لائحة مفصلة الى الحكومة تبين تكاليف الانتاج وعلى ضوء ذلك تضع الحكومة بالاتفاق مع الشركة لائحة بأسعار البيع المحلي ولها أن تعد لها من حين لآخر كما وجدت ضرورة لذلك على ان لا يتجاوز المائد من هذا البيع بما في ذلك ضريبة الدخل ١٦٪ من القيمة الاسمية للاسهم وعلى ان لا تقل نسبة هذا الربح عن سبعة ونصف في المئة من القيمة الاسمية للاسهم مقيداً على أساس وحدات زمنية مدة كل منها خمس سنوات تبدأ للوحدة الأولى من تاريخ بدء الانتاج ، ويحق للشركة أن تدفع للمساهمين ٧٪ من القيمة الاسمية للاسهم كمكافئة سنوية على أقساط الا أنهم المملوطة فضلاً من تاريخ دفعها حتى بدء الانتاج .

هذه من الأهل



## المادة السادسة

## تصد وغاية الامتياز

أ - مع مراعاة أحكام مواد وشروط هذا الامتياز يحصر في الشركة طول مدة الامتياز حق إنشاء واستثمار مشروع تصنيع ودباغة الجلود الخام على أن لا يضر ذلك بالوضع الحالي للمدايع القائمة وتصنيع المواد الثانوية المشتقة من عمليات تصنيع ودباغة الجلود وأعداد الصوف وتصدير الجلد الخام وحق خزن وبيع جميع هذه المواد .

ب - مع مراعاة شروط أي امتياز آخر سابق لتاريخ هذا الامتياز لا تسمح الحكومة خلال سريان مدة هذا الامتياز لاية شركة أخرى خلاف الشركة صاحبة الامتياز أو لأي شخص أو أشخاص آخرين بإنشاء وتأسيس وتشغيل وإدارة مصنع أو مصانع لدباغة الجلود وتصنيع مشتقاتها في المملكة ، وعلى الشركة في هذه الحالة أن تضمن زيادة انتاجها بصور تكفل القيام بجميع الأعمال المذكورة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية مع مراعاة أحكام تلك المادة .

ج - يحصر في الشركة حق استيراد وتصدير الجلود الخام أو المدبوغة كلياً أو جزئياً وحق تصدير صوف الغنم وشعر الماعز ووبر الجمال والغراء ويشترط في ذلك أن لا تستورد الشركة المواد المذكورة الا عند الحاجة والضرورة اللازمة لسد حاجة السوق المحلية من الأنواع التي يتعذر على الشركة انتاجها محلياً لأسباب فنية أو قاهرة وتحدد اسعار هذه المواد بالاتفاق مع الحكومة

## المادة السابعة

## حسابات الشركة

على الشركة أن تحتفظ في جميع الاوقات أثناء مدة الامتياز في مكتبها الرئيسي في عمان جميع الدفاتر العادية والحسابات المنظمة تبين فيها جميع الوردات والنفقات الناتجة عن أي عمل من الأعمال التي لها مساس بتنفيذ هذا الامتياز . وكذلك تبين فيها جميع موجوداتها والتزاماتها ومطلوباتها ويكون حق الاشراف المالي والفني على اجراءات الشركة والاطلاع والكشف على تلك الدفاتر والحسابات مباحاً في جميع الاوقات لمندوبي حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الذين تعينهم خطياً لهذا الغرض .

## المادة الثامنة

## توزيع اسهم الشركة

تسبباً للقائدة المرجوة من هذا الامتياز يجب ترجيح بيع أية أسهم جديدة تعرضها الشركة للبيع إلى غير المساهمين السابقين ( ما عدا الحكومة ) في الشركة ، وبذلك يهرجها أولاً على الحكومة ومن ثم وبعد موافقتها على الجمهور لمدة لا تقل عن شهرين كاملين يتبدآن من تاريخ أعلاه ذلك في الصحف المحلية والأذاعة . ويجوز تعيين الحد الأعلى لعدد الأسهم المسموح بها للشخص الواحد بالاتفاق مع الحكومة على أساس يتبع المساهمة في المشروع لجميع الراغبين في ذلك ، وفي حالة عدم تنظيمية هذه الأسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة فيحق عندئذ للمساهمين السابقين الاشتراك بتنظيمها .

## المادة التاسعة

تحتفظ الحكومة بحماية حقوق الملكية الفكرية للشركة من خلال منحها امتيازاً حصرياً لمدة لا تقل عن عشرين سنة من تاريخ منحها هذا الامتياز ، ويجوز تجديد هذا الامتياز على أن لا يضر ذلك بالوضع الحالي للمدايع القائمة وتصنيع المواد الثانوية المشتقة من عمليات تصنيع ودباغة الجلود وأعداد الصوف وتصدير الجلد الخام وحق خزن وبيع جميع هذه المواد .

## المادة العاشرة

## حق شراء المشروع

يحق للحكومة شراء المشروع أو أي جزء منه خلال مدة الامتياز ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير قيمة المشروع .  
أ - القيمة الفعلية للمشروع قائماً مع ما يشتمل عليه من الانقضاءات والمعدات والآلات كما عرفت في هذه الاتفاقية محسوماً منها القيمة الحقيقية لاستهلاكها حتى تاريخ تسلم الحكومة للمشروع .  
ب - يجب أن تتم عملية شراء المشروع ودفع الثمن من قبل الحكومة بالاتفاق بين الطرفين وإذا لم يكن من المستطاع تسوية هذا الموضوع بهذه الطريقة فتطبق نصوص التحكيم من هذه الاتفاقية .

## المادة الحادية عشرة

## عدم تنازل الشركة عن الامتياز

لا يجوز للشركة أن تنقل أو تخرج هذا الامتياز أو أن تصرف بأي حق أو سلطة مخولة لها بموجبه دون أن تحصل على موافقة مجلس الوزراء على ذلك .

## المادة الثانية عشرة

## فسخ الامتياز

يجوز للحكومة مع مراعاة أحكام القوة القاهرة والتحكيم أن تفسخ الامتياز بعد اخطار الشركة بذلك تحريراً بثلاثة أشهر بعد وقوع أحد الأمور التالية :-

أ - إذا تنازلت الشركة عن هذا الامتياز أو عن أي حق فيه أو عن أية صلاحية مخولة لها بموجبه أو أجرته أو تصرفت فيه على وجه آخر دون الحصول على موافقة الحكومة الخطية .

ب - إذا رهنّت المشروع دون موافقة الحكومة الخطية .

ج - إذا صدر أمر أو اتخذ قرار قضائي قطعي بتصفية الشركة .

د - إذا خالفت الشركة أحكام المادة الخامسة ( نفقات الانتاج واسعار البيع ) من هذه الاتفاقية ولم ترجع عن المخالفة خلال ثلاثة أشهر من تسلمها اخطاراً من الحكومة بالعدول عن تلك المخالفة .

هـ - إذا لم تتمكن الشركة من تأمين انتاج المواد المدرجة في الفقرة ( أ ) من المادة الثالثة بكمياتها اللازمة لسد حاجة السوق المحلية بعد انقضاء مدة الفترة التجريبية وقدرها ستة بعد بدء الانتاج على أنه يجوز تمديد هذه المدة إذا اقتضت الشركة الحكومة أو ثبت عن طريق التحكيم أن تقصيرها عن انتاج الكميات اللازمة لسد حاجة السوق المحلي نتج عن قسوة قاهرة أو عن أسباب فنية لم يكن بالإمكان تلافيها .

كل اخطار ترغب الحكومة في توجيهه إلى الشركة تطبيقاً لأحكام هذا الاتفاق يرسل بالبريد المسجل إلى مكتب الشركة الرئيسي ، ويعتبر أنه تبلغ منذ تاريخ تبليغه إلى رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه قانوناً .

## المادة الثالثة عشرة

## عقوبات التقصير والمخالفات وفسخ الامتياز

يجوز للحكومة بالإضافة إلى ما ورد في المواد السابقة التي تحولها فسخ هذا الامتياز أن تبلغ الشركة كلما لاحظت منها أعمالاً أو تجاوزات أو مخالفات أو تقصيراً في مراعاة نصوص هذا الاتفاق اخطاراً تطلب فيه إزالة أسباب الأفعال أو التهاون أو

هذه من الأهل

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،  
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي. وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بغير مرسوم مشور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحذف عبارة (مئة دينار) الواردة في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الثالثة من القانون الأملي ويستعاض عنها بمائة (مائتين وخمسين ديناراً).

المادة ٣ - لا يؤثر هذا القانون في صلاحية أية محكمة للنظر في أية دعوى حقوقية شرع بالمحاكمة فيها قبل سريانها بل يستمر النظر في تلك الدعوى كأن هذا القانون لم ينفذ. أما الدعاوى التي لم يشرع في النظر بها عند نفاذ هذا القانون فتدخلها المحكمة من تلقاء نفسها إلى محكمة الصلح المختصة لرويتها.

المادة ٤ - أي تشريع صادر قبل نفاذ هذا القانون يلغى إلى الأبد، الذي تكون فيه أحكام ذلك التشريع مغايرة لأحكام هذا القانون.

١٩٦٢/٢/١٠

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء:

وزن العدالة

ووصفي العل

## حنا خلفه.

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ،

وَمِنْهُ عَلِيٌّ مَلِكُ رُمْ، مَجْلِسُ الْأَعْيَانِ، وَالتَّوَابِ،

نصادق على القانون الاتني ونأمر بإصداره و

قانون رقم (١١٩) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٦٢ ) ويقرأ مع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وبكل طرأ عليه من تعديلات وكقانون واحد ويعمل بمقتضى تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المخالفة أو التقصير في الأمر أو الأمور التي تلتزمها خلال مدة الالتزام. على ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار ، فإذا تخلف الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلب منها في الإخطار خلال تلك المدة ولم تستطع الشركة أن تفتق الحكومة أن ذلك التخلف كان لأسباب مشروعة وأنه لم يكن بإمكانها تلقيها فيحق للحكومة عندئذ إما أن تفرض غرامة على الشركة مقابل العطل والضرر المحالض من تعمد مدّة الإخطار أو أن تلغ الشركة فوراً فسخ هذا الأمتياز وإن تفرض عليها كسائر العقوبات وفي حالة إقرار فسخ هذا الأمتياز بموجب الأحكام الواردة فيه لا يحق للشركة أن تطالب بأي تعويض عن أي عطل أو ضرر أو خسارة تكبدتها أو يحتمل أن تكبدها من جراء ذلك .

المادة الرابعة عشرة

انقضاء مدة الامتياز

١ - عندما تنتهي المدة الممنوحة في هذه الاتفاقية يحق للشركة بموافقة الحكومة متابعة أو تصفية أعمالها على الصورة التي ترضى مع الحكومة عليها .

٢ - عندما تقرر الحكومة فسخ الامتياز للاسباب الواردة في هذه الاتفاقية فيحق للشركة بموافقة الحكومة متابعة أو تصفية اعمالها على الصورة التي تتفق مع الحكومة عليها .

## المادة الخامسة عشرة

## التقارير الدورية

على الشركة أن تقدم لوزير الاقتصاد الوطني خلال ستة أشهر من توقيع الاتفاق تقريراً مفصلاً عن الأعمال التي قام بها مجلس الإدارة لتحقيق اغراض هذا الامتياز بشكل كامل ونسجاً عن المخططات والمواصفات التفصيلية والمشروعات اللازمة لجميع الأشغال ويجوز لوزير الاقتصاد الوطني تمديد هذه الفترة اذا اقتنع باسباب موجبة للتديد .

كما يشترط على الشركة أن تواصل بعد ذلك تقديم تقارير نصف سنوية لوزير الاقتصاد الوطني تبين فيها مدى التقدم الذي أحرزته لتحقيق غايات هذا الامتياز .

## المادة السادسة عشرة

على الشركة أن تعدل من نظامها الداخلي ما يتعارض مع احكام اتفاقية الامتياز هذه أو يحول دون تحقيق غاياتها .

## المادة السابعة-عشيرة

التحكيم

اذ اذ وقع خلاف بين الفريقين بشأن تفسيره واسطى على رأيي، فمن حينئذ انضمت اليّ أو فيما يتعلق، بأي قرار أو إجراء  
 يعمله باعتداله، وبذلك من المصطلح، تتوزع الاتفاق بين الفريقين، يقال الخالف، انما الى حكمكم وأبعد يخلق خلية الفريقان، أو الى  
 هيئة حكمكم، يشعب فيها، اكل، وتلق حكماً، واحد، أصبح معكم، طالع، يتفق المعكامل، صل، تميمه، واذ، اختلف المعكامل، في تعيين المعكامل  
 الثالث، اهلها، اهلين، احد الفريقين، حكمك، اختلفان، اهل، علك، تتصلقي، في، الوجهة، لا، اذ، في، الهاشمية، تقوم، تحت، تعيين، ذلك، المعكامل  
 وجهي، التحكيم، وفقاً، للقوانين، المعمول، بها، في، المملكة، الأردنية، الهاشمية.

عام	حرر هذا الاتفاق في عمان في اليوم	من شهر
عام	هجري الموافق اليوم	من شهر
عام	ميلادي	

عن شركة الدعاية الأردنية المساهمة

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة

من اجل



المادة ٢ - تعدل المادة (١٠) من القانون الأصلي حسبما عدلت بالقانونين رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٣٢ لسنة ١٩٦١ بأضافة العبارة التالية إلى آخرها :  
« على أن تعتبر التعيينات السابقة لهذا التعديل قانونية وكأنها تمت بمقتضاء »

١٩٦٢/٢/١٠

أحمد بن طلال

وزير المواصلات	وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
داود أبو غزالة	حازم تميمية	وقاضي القضاة	وزير الدفاع
وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة	وزير المالية
حنان خلف	عبد الوهاب الجوالي	محمد اسماعيل	عز الدين المفتي
وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الصحة	وزير الداخلية
والانشاء والتعمير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	صبيحي أمين عمرو	كمال الدجاني
قاسم الريماوي	خليل السالم		

محمد السيد للفقير من الملكة للفقير والهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،  
تصادق على القانون الآتي وتأمراً بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٢

### قانون معدل لقانون محكمة أمانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة أمانة العاصمة لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نفيه في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - يضاف إلى آخر الفقرة (١) من المادة (٦) من القانون الأصلي بند جديد تحت حرف ط كما يلي :  
ط - قانون داه الكلب رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاء .

١٩٦٢/٢/١٠

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
وزير العدل  
وزير الداخلية  
وزير المالية  
وزير الأشغال العامة  
وزير الاقتصاد الوطني  
وزير الشؤون الاجتماعية  
وزير الزراعة  
وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء  
وزير الصحة  
صبيحي أمين عمرو  
كمال الدجاني

محمد السيد للفقير من الملكة للفقير والهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،  
تصادق على القانون الآتي وتأمراً بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٢

### قانون معدل لقانون التحكيم

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التحكيم لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نفاذ القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون محاكم الصلح .

المادة ٢ - يحذف تعريف كلمة ( محكمة ) الواردة في المادة الثانية من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

تعني كلمة ( محكمة ) محكمة الصلح إذا كان اتفاق التحكيم يتعلق بادعاء يدخل في اختصاص محكمة الصلح وتعني المحكمة البدائية في جميع الأحوال الأخرى .

المادة ٣ - تُلغى الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

٣ - تكون الأحكام الصادرة من قبل محاكم الصلح والبداية والاستئناف بتصديق أو فسخ أو إعادة قرار المحكمين أو التفصيل خاضعة للاستئناف والتميز طبقاً للقواعد المقررة لاستئناف وتميز الأحكام الأخرى .

١٩٦٢/٢/١٠

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
وزير العدل

وزير الداخلية  
حنان خلف



## نظام البلدية جرش المعدل

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٢ .

أمر بوضع النظامين التاليين :

١ - نظام بلدية جرش المعدل .

٢ - نظام رسوم مسلخ بلدية دير أبي سعيد .

١٩٦٢/٢/١٩

أحمد بن بسال

وزير المالية  
عز الدين المفتي  
وزير الخارجية  
حازم نسبية  
وزير التربية والتعليم  
وقاضي القضاة  
ابراهيم القحطان  
رئيس الوزراء  
ووزير الدفاع  
وصلي التل

وزير الداخلية  
عبد الحفيظ  
وزير المالية  
عبد الحفيظ  
وزير الاقتصاد الوطني  
ووزير المواصلات بالوكالة  
عبد الوهاب الجمالي  
وزير الأشغال العامة  
( ٠٠٠ )

وزير الزراعة  
والإصلاح الزراعي  
عبد الحفيظ  
وزير الشؤون الاجتماعية  
ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء  
عبد الحفيظ  
وزير الصحة  
سبحي أمين عمرو

## نظام بلدية جرش المعدل

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام بلدية جرش المعدل لسنة ١٩٦٢ ) ويقرأ مع ( نظام بلدية جرش لسنة ١٩٥٨ ) المنشور بالعدد (١٣٧٠) تاريخ ١٨/٢/١٩٥٨ من الجريدة الرسمية كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١/٤/١٩٦٢ .

المادة ٢ - تلتى المادة (٢٢) من النظام الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :  
(٢٢) تستوفي البلدية اما مباشرة او بواسطة المتزمن رشوما عن بيع الحيوانات والمواشي على اختلاف انواعها بمعدل (١٪) على جميع مايباع في الاسواق المخصصة او ضمن منطقة البلدية .

المادة ٣ - تلتى المادة (٢٣) من النظام الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :  
(٢٣) تستوفي البلدية بواسطة الجاني رسماً قدره خمسون فلساً باسم رسوم دمغة عن كل قطعة اوزان وكذلك عفرون فلساً عن كل قطعة اوزان باسم رسوم معاينة وتستوفي ايضاً مبلغ خمسمائة فلس باسم رسوم معاينة لكل قبان سنوياً .

المادة ٤ - تلتى المادة (٢٥) من النظام الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :  
٢٥ - أ - تستوفي البلدية اما مباشرة او بواسطة المتزمن رسماً قدره (١٪) عن كل مايباع ضمن منطقة البلدية خارج المخازن والمحلات التجارية عن جميع المواد والسلع المدرجة بالذيل الملحق بهذا النظام باسم رسوم قبان  
ب - تستوفي البلدية مباشرة او بواسطة المتزمن رسوماً باسم رسوم خضار قدرها (٣٪) من جميع مايباع من الخضار والفواكه بجميع انواعها الطازجة منها والمجففة من منطقة البلدية على ان لا يقل الرسم عن خمسة فلسات .

## السذيل

### النوع

الحبوب بانواعها وكذلك الخضار والفواكه بانواعها على ان لا تقل الرسوم المستخرجة عن خمسة فلسات .

المخيط	الدبس
الكس	عصير البندورة والبندورة المجففة
الملح	حب الزيتون
البصل	الصوف والشمع
البطيخ	الزبيب
الثوم	القصب
الزيت	القمح والجفت
الجينة	الاخشاب بانواعها
الحليب	الاسنان البلدية
الجديد	

هكذا من الأهل

## نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٢

## نظام رسوم مسلخ بلدية دير أبي سعيد

صادر بمقتضى البند (١٩) من المادة (٤١) - أ - من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام رسوم مسلخ بلدية دير أبي سعيد لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يستوفي مجلس بلدية دير أبي سعيد إما مباشرة أو بواسطة متلزم مفوض من قبله الرسوم التالية من كل رأس من الحيوانات يذبح في مسلخ بلدية دير أبي سعيد

الرسوم	ذبيحة ومعاينة	نقل	مجموع الرسوم
فلس	فلس	فلس	فلس
١٠٠	٢٠	١٢٠	الضأن الكبير والصغير
٨٠	٢٠	١٠٠	الماحر الكبير والصغير
٣٥٠	١٠٠	٤٥٠	البقر الذي يزيد وزنه عن (٣٠) كنم
٢٥٠	٥٠	٣٠٠	المجول التي يزيد وزنها عن (٣٠) كنم
٥٠٠	١٥٠	٦٥٠	الجمال والجاموس
	١٠	١٠	سقط الضأن والماحر
	٥٠	٥٠	سقط البقر والأبل والجاموس

المادة ٣ - أ - لا تقل الذبائح من المسلخ إلا بعد تسديد الرسوم المفروضة بموجب المادة الثانية من هذا النظام كاملة لمجلس بلدية دير أبي سعيد أو لمن يفوضه المجلس باستيفاء الرسوم المذكورة

ب - تدفع رسوم المعاينة بموجب هذا النظام عن اللحوم الطازجة الواردة الى منطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للأكل مبلغ (١٠) فلس من كل كيلو رسم معاينة ومن ثم تسلم لصاحبها

المادة ٤ - يستوفي مجلس بلدية دير أبي سعيد الرسوم التالية من زراعة الحيوانات في منطقة المسلخ قبل الذبح عن كل لبة بعد الليلة الأولى :

الضأن والماحر الكبير والصغير	(١٠) فلس
الحيوانات الأخرى	(٢٠) فلساً

المادة ٥ - لا يجوز عرض اللحوم للبيع ما لم تكن معروفة بسلامتها البلدية أشعراً بأنها صالحة للأكل

المادة ٦ - يسمح للحيوانات المدة للذبح بدخول المسلخ ويمنع ما عداها من الحيوانات

المادة ٧ - تجري عملية ذبح الحيوانات وسلخ جلودها ومعاينتها في الامكنة المعدة لهذه الغاية في المسلخ

المادة ٨ - يكون قرار الطبيب البيطري أو مراقب اللحوم في البلدية فيما اذا كانت الذبيحة أو أي قسم منها صالحة للأكل قابلاً للاستئناس برأي طبيب بيطري لواء سجلون الذي يكون قراره نهائياً

المادة ٩ - لا يجوز ذبح أي حيوان أو سلخ جلده إلا من قبل اشخاص يحملون رخصاً من البلدية بحيث يستوفى عن رخصة ذبح الحيوانات وسلخ جلودها رسم سنوي قدره (٥٠٠) فلس ويقتضى على حامل الرخصة حين وجوده داخل المسلخ أن تكون بجازته

المادة ١٠ - يحق لرئيس البلدية أو نائبه مصادرة الذبائح التي تذبح خارج المسلخ ومصادرة اللحوم التي لم تقدم للمعاينة بموجب المادة (٣) من النظام المذكور فإذا كانت صالحة للأكل تسلم للمعاهد الخيرية أو لمنفعة البلدية ولا تحرق وتلف ولا يدفع الترميض عنها

المادة ١١ - لا يسمح لأحد بدخول المسلخ عند ذبح الحيوانات إلا الطبيب البيطري أو مفتش اللحوم وعمال المسلخ والاشخاص المرخصين بذبح الحيوانات وسلخ جلودها والاشخاص الذين يحملون اذناً خطياً خاصة من رئيس البلدية ولا يسمح في أي حال للأطفال الذين لم يبلغوا السادسة عشرة من العمر بدخول المسلخ وقت ذبح الحيوانات

المادة ١٢ - يحق لمفتش اللحوم في البلدية أن يدخل لأي مكان أو مكان آخر للتفتيش عن الذبائح وفحص اللحوم للتأكد من عدم مخالفة هذا النظام

المادة ١٣ - يجوز للبلدية بناء على تقرير الطبيب البيطري أو مفتش اللحوم أن يقرر منع أي من الاشخاص المرخصين بذبح الحيوانات أو سلخ جلودها في الحالات التالية :

أ - إذا اصاب أو عرقل أو رفض طاعة أي امر أصدره رئيس البلدية أو الطبيب البيطري أو مفتش اللحوم

ب - إذا أصيب بمرض معد أو سار

ج - إذا رفض أو أهمل القيام بأي عمل من الاعمال التي يترتب عليه القيام بها بمقتضى هذا النظام

د - إذا سبب عن قصد ضرراً بالمسلخ أو أجهزته أو حاول ذلك

هـ - إذا كان سيء الخلق أو عاكراً بالنظام أو عديم النظافة

المادة ١٤ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بمقتضى المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١٥ - يلغى نظام رسوم ذبيحة بلدية دير أبي سعيد لسنة ١٩٥٦ الصادر في العدد ١٢٧٧ من الجريدة الرسمية تاريخ ٢ حزيران الموافق ١٩٥٦

هكذا من الأهل